

مادة ١ - يعفى من الرسوم والعوائد الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ومن إجراءات الكشف وذلك بشرط المعاملة بالمثل وفي حدود هذه المعاملة وفقا لبيانات وزارة الخارجية .

(أولا) ما يرد للاستعمال الشخصي إلى أعضاء السلكين الدبلوماسي والفنصلي الأجانب العاملين (غير الفخريين) المقيدون في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية وكذلك إلى أزواجهم وأولادهم القصر .

(ثانيا) ماتستورده السفارات والمفوضيات والفنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمي عدا المواد الغذائية والمشروبات والأدخنة .

(ثالثا) ما يرد للاستعمال الشخصي - مع التقيد بإجراءات الكشف - من أمتعة شخصية وأثاث وأدوات منزلية، وكذلك سيارة واحدة مستعملة للموظفين الأجانب العاملين في البعثات الدبلوماسية أو الفنصلية الذين لا يستفيدون من الإعفاء المقرر في البند (أولا) بشرط أن يتم الاستيراد خلال ستة أشهر من وصول المستفيد من الإعفاء ويجوز بموافقة وزارة الخارجية مد هذا الأجل .

وتسمح الإعفاءات المشار إليها في البنود السابقة بعد اعتماد الإعفاء من رئيس البعثة الدبلوماسية أو الفنصلية حسب الحال .

ويحدد عدد السيارات التي يتناولها الإعفاء طبقا للبندين (أولا وثانيا) سيارة واحدة للاستعمال الشخصي وخمس سيارات للاستعمال الرسمي للسفارات أو المفوضيات وسيارتين للاستعمال الرسمي للفنصليات، ويجوز زيادة هذا العدد بموافقة وزارة الخارجية .

مادة ٢ - لا يجوز التصرف فيما تم إعفاؤه طبقا للسادة السابقة إلى شخص لا يتمتع بالإعفاء قبل إخطار مصلحة الجمارك وسداد الرسوم والعوائد الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة وفقا لحالة هذه الأشياء وقتها وقت التصرف طبقا للتعريف الجمركية السارية يوم الدفع .

على أنه بالنسبة إلى السيارات إذا ثبت وقوع حادث ترتب عليه تخف خمسين في المائة أو أكثر من قيمتها المقبولة بالجمارك عند الورد غير عند سداد الرسوم عليها تخفيض الرسم النوعي بما يتناسب مع التخفيض الحاصل في القيمة .

مادة ٣ - لا تستحق الرسوم والعوائد الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم إذا تصرف المستفيد من الإعفاء فيما تم إعفاؤه طبقا للبندين (أولا وثانيا) من المادة الأولى بعد أربع سنوات من تاريخ السحب من الجمارك ما لم يكن نظام المعاملة بالمثل يقضى بغير ذلك .

مادة ٤ - يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٨٠ (١٢ يونيو سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

## قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٣٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة النص الآتي :

” يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو أتف ليرة أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة الرابعة، ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من يخالف أحكام القرارات الصادرة تطبقا للمواد ٢ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ و ٣١ “ .

مادة ٢ - يستبدل بالمادة ٣٩ من القانون المذكور النص الآتي :

” يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو خمسمائة ليرة أو باحدى هاتين العقوبتين كل من تخلف عمدا عن تنفيذ أمر التكليف أو الاستلقاء أو التذنب أو الاستدعاء أو مساعد على ذلك أو أدلى ببيانات كاذبة أو ناقصة في هذا الصدد “ .

مادة ٣ - تضاف إلى مواد القانون المذكور مادة جديدة برقم ٤١ مكررا بالنص الآتي :

” يكون الحد الأدنى لعقوبة الحبس المنصوص عليها في المواد ٣٦ و ٣٥ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ أسبوعا “ .

مادة ٤ - تضاف إلى مواد القانون المذكور مادة جديدة برقم ٤١ مكررا (١) بالنص الآتي :

” كل من يخالف أحكام هذا القانون أثناء قيام حالة التعبئة العامة يعاقب بالسجن إذا وقعت الجريمة في الإقليم المصري، أو الاعتقال المؤقت إذا وقعت الجريمة في الإقليم السوري، وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون “ .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٨٠ (١٢ يونيو سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

## قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١

في شأن الإعفاءات الجمركية الخاصة بالسلكين الدبلوماسي والفنصلي الأجانب العاملين في الجمهورية العربية المتحدة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :